المفاضلة بين سنن أبي داود والترمذي والنسائي

مصطفى بن محمد يسلم الأمين الجكني
ماجستير في الحديث الشريف وعلومه
جامعة طيبة
aljkni@gmail.com

تاريخ التحكيم: ١٦/ ٣/ ١٤٣٧ تاريخ الإجازة: ١٤/ ٤/ ١٤٣٧

المستخلص:

تلقَّت الأمة صحيح البخاري وصحيح مسلم بالقبول؛ وقد التزما ألَّا يخرجا في كتابيهما غير الأحاديث الصحيحة، ثم اختلف العلماء بأحقِّ الكتب تقديماً بعدهما؛ وذلك لأنَّ أصحاب السنن لم يلتزموا إخراج الصحيح وحده، فجاء هذا البحث – على وجازته – ليدرس الخلاف في الأولى بالتقديم ويحكم فيه بناءً على ما تميز به كل واحدٍ منها عن الآخر، وما اشترطه أصحابها، وما قيل فيها قديماً وحديثاً، وأوقف على خمسة أسباب لتقديم سنن أبي داود، وثمانية أسباب لتقديم سنن الترمذي، وأربعة أسباب لتقديم سنن النسائي، كما أن البحث أفاد خمس نتائج، حيث عرَّف بمكانة الكتب الثلاثة، وكشف عن شروط الأئمة في كتبهم، ومدى قوَّتها، وأثبت أن كلاً من الكتب الثلاثة مقدم باعتباراتٍ على غيره؛ وترجَّح من ذلك تقديم سنن النسائي ثم سنن أبي داود ثم سنن الترمذي.

الكلمات المفتاحية:

المفاضلة، أبو داود، الترمذي، النسائي، السنن.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، إمام الهدى، وسيد الورى، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الميامين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛

(فإن أشرف ما يقوم به المرء في خدمة دينه وعلوم شريعته الغرَّاء: إشاعةَ السنة المطهرة، ونشر حديث النبيِّ الكريم ﷺ)[1]، وما هذه الوريقات إلا محاولة ضعيفة، وسهم من بضاعةٍ مزجاة، أملاً في الالتحاق بركب خُدَّام الحديث الشريف، ورغبة في الانتساب لهذا العلم المنيف، وإن كنت أقصر عن مرتبة أهل العلم المؤلفين، إلا أني شرفت بالنسج على منوالهم، والاعتماد في ذلك على أقوالهم، وقد وجدت أنهم خدموا الوحيين خدمة لا تكاد تبقي للمتأخر ولا تذر، وهم مع ذلك قد يقعون فيما هو من سيما البشر، فيستدرك المتأخر على المتقدم، أو يشرح ما أغْلَق، أو يفصِّل ما أَجمَل، إلى غير ذلك من أغراض التأليف؛ وقد عني المتقدمون والمتأخرون بخدمة كتب السنة خير خدمة، لا سيَّما الكتب الستة التي تقبَّلتها الأمة، فأقبل الناس على شرح معانيها، وضبط أحاديثها، ونقد رجالها، وغير ذلك مما يضيق عن ذكره المقام، واتَّضَحَ أن كلَّ من اشتغل بشيء منها، شُغف به وفضَّله على ما سواه، وهذا طبع الناس الغالبُ في الماضي والحاضر، على حدِّ المثل السائر: (كل فتاةٍ بأبيها معجبة)، ولا يكون ذلك مقبولاً إلا إن كان منبثقًا عن منهجٍ صحيح، أو استقراء تامٍ، مع نظرٍ فاحصٍ دقيق، وعلمٍ بقواعد العلوم التي لا يمكن تجاهلها ولا يسوغ تجاوزها.

وهذا ما أصبو إليه وأعوِّل – بعد عون الله وتوفيقه – عليه.

وأستهلّ هذا البحث ببيان خطتي فيه كما يأتي:

---

(١) هذه الجملة من مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه لسنن النسائي .

خطة البحث

أهمية الموضوع:

تكمن في التوصّل إلى أولى الكتب الثلاثة بالتقديم، وهو ما اختُلف فيه قديماً وحديثاً؛ فمُمارسُ كلِّ كتابٍ ممارسةً طويلةً بدراسةٍ فاحصةٍ متأملةٍ يجزم أنه أولى بالتقديم وجعْلِهِ بعد مرتبة الصحيحين من غيره؛ ويُبنى على ذلك الترجيح بين الأحاديث المختلفة أحدهما في أحد الكتب الثلاثة والآخر في أحد الكتابين الآخرين، عند من يعدُّ ذلك من وسائل الترجيح، كما أن البحث يفيد في ترتيب التوثيق عند النقل من هذه الكتب، فيبيِّن مَن الأَولى بأن يُقدَّم في التوثيق بعد الصحيحين من أصحاب الكتب الثلاثة.

مشكلة البحث:

أطلق بعض العلماء والباحثين أفضلية أحد كتب السنن على غيره من الكتب الثلاثة، مما يستدعي البحث في ذلك للتوصل إلى معرفة أيّ الكتب الثلاثة أولى بالتقديم على غيره، وأسباب ذلك.

ويتبين حل مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما أقوال العلماء في فضل الكتب الثلاثة ومكانتها؟
- ما شروط أصحاب الكتب الثلاثة في كتبهم؟ وأي الشروط أقوى؟
- ما أسباب تفضيل أحد الكتب الثلاثة على غيره؟
- ما الأحق بالتقديم منها؟

أهداف البحث:

١. معرفة مكانة كلِّ كتاب منها من خلال أقوال العلماء فيه.

٢. معرفة شروط الكتب الثلاثة، والمتفق عليه بينها، وما تميز به كل منها، ثم معرفة أقواها.

٣. معرفة آراء العلماء من حيث تقديم أحدها على غيره.

٤. معرفة الأحق منها بالتقديم إجمالاً وتفصيلاً.

مصطلحات البحث:

- الكتب الثلاثة: هي محل البحث، وهي سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي.
- الكتب الخمسة هي الصحيحان والكتب الثلاثة.
- سنن النسائي أقصد بها السنن الصغرى (المجتبى) وهو ما عليه أئمة هذا العلم.

حدود البحث: كتب شروط الأئمة، كتب علوم الحديث، شروح الكتب الثلاثة، كتب مناهج المحدثين.

الدراسات السابقة:

لم أجد من ألَّف في المفاضلة بين كتب السنن، وهو ما شحذ الهمة للبحث فيه، ولكن ثمَّ بعض المؤلفات والدراسات التي لها ارتباطٌ وثيقٌ بهذا الموضوع، وفي بعضها مقارنة بين كتب السنن الثلاثة منها:

١. شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي: بيَّن فيه شروط الأئمة الستة، وفاضل بينهم في الجملة حيث بيَّن شرط البخاري ومسلم، ثم أورد شروط أبي داود والنسائي مجتمعة ولم يفاضل بينها، واستهلَّ الكلام فيها

بقوله: "وأما أبو داود فمن بعده..."[١]، وخصَّ الترمذي بمزيد تفصيل، ثمَّ رجع آخر الكتاب إلى بيان شرط النسائي دون مفاضلة.

٢. شروط الأئمة الخمسة، للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي: وقد توسَّع في كتابه أكثر من الحافظ ابن طاهر، وقسَّم الرواة عمومـًا - ممثلاً بأصحاب الزهري - إلى خمس طبقات، جعل الأولى على شرط البخاري، والثانية على شرط مسلم، والثالثة على شرط أبي داود والنسائي، والرابعة على شرط الترمذي، والخامسة الأخيرة يخرجُ أحاديثها أبو داود والنسائي والترمذي استشهاداً واعتباراً. فلم يفاضل بين أصحاب السنن إلا ما كان من تقديمه لأبي داود والنسائي على الترمذي، وفيه كلام تجده خلال البحث إن شاء الله تعالى.

٣. الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب السيِّد صِدِّيق حسن خان القِنَّوجي: تكلَّم عن الكتب الستة عمومـًا وبين خصائصها ومميزاتها وعقد في كتابه فصلاً سماه (طبقات كتب الحديث)، جعل الكتب الثلاثة في الطبقة الثانية، ففضَّلها على غيرها، كما فضَّل عليها الصحيحين والموطَّأ، ولكنه لم يفاضل بينها.

٤. مقدمة كتاب (تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي)، لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري: عقد فصلاً خاصـًا فيها، سمَّاه (الفصل الخامس: في بيان أنَّ رتبة جامع الترمذي هل هي بعد الصحيحين؟ أو بعد سنن أبي داود؟ أو بعد سنن النسائي؟) ونقل أقوال بعض الأئمة، ورجَّح تقديم سنن الترمذي على أبي داود والنسائي، ولم يتوسع كثيراً؛ إذ لم يجاوز هذا الفصل الصفحة الواحدة.

٥. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للدكتور نور

---

(١) ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة**، ص١٩.

الدين عتر: توسَّع فيما يتعلَّق بسنن الترمذي والمقارنة بينه وبين الصحيحين، وبيَّن في كتابه شروط الأئمة في فصلٍ خاصٍ، واهتمَّ ببيان رتبة جامع الترمذي ومناقشة من قدَّم سنن أبي داود عليه، وجزم بأنه ثالث الكتب الستة.

٦. مقدمة الدكتور فاروق حمادة في تحقيقه لكتاب (عمل اليوم والليلة للنسائي): جعل الفصل الثالث من المقدمة بعنوان: (منهجه في التصنيف، وآراؤه في الجرح والتعديل، وموازنته بالخمسة)، وانتصر فيه لتقديم النسائي على أصحاب السنن، وبيَّن أدلة واضحة وقوية على ذلك.

وكما يظهر من الدراسات السابقة، فليس بينها ما تخصص في بيان المفاضلة بين الكتب الثلاثة، وأيها أحق بالتقديم بعد الصحيحين.

منهج البحث:

١. الاعتماد في المقام الأول على ما ذكره الأئمة (أبو داود، والترمذي، والنسائي) – رحمهم الله – عن كتبهم، وتقديمه.

٢. بناء البحث على أقوال الأئمة السابقين لكون البحث مختصراً، وليس البحث قائمـًا على دراسة الكتب الثلاثة دراسة استقرائية.

٣. ما قلت في هامشه (انظر) فليس بنصِّهِ، وما لم أقل فيه (انظر) فهو منقول بالنص.

تقسيمات البحث:

قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث في كل مبحث عدة مطالب كما يأتي:

المبحث الأول: مكانة الكتب الثلاثة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانة الكتب الثلاثة من كتب السنة. وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مكانة سنن أبي داود.

الفرع الثاني: مكانة سنن الترمذي.

الفرع الثالث: مكانة سنن النسائي.

المطلب الثاني: مميزات الكتب الثلاثة من حيث التصنيف.

المبحث الثاني: شروطهم في كتبهم. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ما اتَّفقوا عليه في شروطهم.

المطلب الثاني: ما امتاز به الإمام أبو داود في شرطه.

المطلب الثالث: ما امتاز به الإمام الترمذي في شرطه.

المطلب الرابع: ما امتاز به الإمام النسائي في شرطه.

المبحث الثالث: المفاضلة بين الكتب الثلاثة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تقديم العلماء أحدها على غيره.

المطلب الثاني: أسباب تقديم أحدها على غيره.

المطلب الثالث: المفاضلة بين الكتب الثلاثة في ضوء ما سبق.

الخاتمة: وبها النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
مكانة الكتب الثلاثة

المطلب الأول
مكانة الكتب الثلاثة من كتب السنة

لا شك أن كتب السنن من الكتب التي أجمعت الأمة على الاعتداد بها – وإن كانت دون الصحيحين في المنزلة – وخصوصاً الكتب الثلاثة: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، ولكلٍّ منها طريقته ومنهجه، ولا غنى لمسلمٍ عنها؛ وذلك لأنها حوت أحاديث كثيرة صحيحة وحسنة ليست في الصحيحين، وكان ذلك سبباً لأن أَطلَق عليها – مع الصحيحين – بعضُ العلماء كتبَ الصحاح؛ والحقُّ أنها ليست مجردة لصحيح الأحاديث، فلم يلتزم فيها أصحابها ما التزمه الشيخان من الاقتصار على الصحيح؛ وهذا لا يغضُّ من شأنها؛ فمن عرف مناهج أصحابها وطريقتهم فيها عَلم أنها في المنزلة الثانية بعد الصحيحين، من حيث إمامتُهم في هذا العلم، وقوة حفظهم، وإتقانهم، وتبحرهم في نقد الرجال ومعرفة العلل، وفي كتبهم: من حيث درجة الأحاديث، وقوة التأليف، وحسن التبويب، والشمولية، والتنوع، إلى غير ذلك، وهم – وإن اشتملت كتبهم على الضعيف – إلا أنهم لم يتساهلوا فيما اشترطوه على أنفسهم، من تبيين ذلك، أو الإشارة إليه إلا قليلاً، فضلاً عن أنه لم يفُت أصحاب هذه السنن مع الشيخين من الحديث الصحيح إلا النزر اليسير؛ فاشتغل بها العلماء شرحاً ونقداً، وقَبِلها المحدثون والفقهاء، وعليها بناء عامة العلوم.(١)

(١) انظر: القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد الحلاق، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، (٤٠٤)، وانظر: ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** (١/ ٢٧٤)، وانظر: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث** =

وقال الإمام أبو محمد ابن حزم: "قواعد الإسلام أربعة: الصحيحان، وكتابا أبي داود والنسائي، فارجعوا إليها ".[١]

وقال الإمام أبو داود: "ولا يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم – بعدما يكتب هذه الكتب – شيئـًا ".[٢]

الفرع الأول: مكانة سنن أبي داود:

اتفق العلماء على علوِّ كعب الإمام أبي داود في الحديث وفقهه، ومعرفته العميقة بعلومه ورجاله وعلله وسنده، وعدَّه الحاكم إمام أهلِ الحديث في عصره بلا مدافعة، خصوصـًا بعد تصنيفه للسنن، حتى قال إبراهيم الحربي بعد أن طالع كتابه: "أُلِين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود عليه السلام الحديد"، وبعد أن صنَّفَه عَرَضه على شيخه الإمام أحمد، فاستجاده واستحسنه، ووُضع له القبول عند العلماء، فوصفه الساجي بأنه عهد الإسلام، وقال ابن الأعرابي: "لو أنَّ رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحفُ الذي فيه كتابُ الله عز وجل، ثم هذا الكتاب؛ لم يحتج معهما إلى شيءٍ من العلم"، وذلك لأنه جمع فيه من أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه، مالم يسبقه إليه متقدمٌ، ولم يلحقه فيه متأخر، فصار حكمـًا بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء، على اختلاف مذاهبهم، فلكلٍّ فيه وِرْدٌ ومنه شِرْبٌ، وعليه مُعوَّل

=

شرح ألفية الحديث (١/ ٨٦) .

(١) ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** (١/ ٣٠٧)، وإغفال الإمام ابن حزم هنا كتاب الترمذي، سببه أنه جهَّل الترمذي ولم يعرفْه، وقد عُدَّت من سقطاته. انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، **البداية والنهاية**، (١١/ ٧٧)، وعليه فلا يكتفى بكلامه هذا في الاحتجاج على أفضلية كتابي أبي داود والنسائي على كتاب الترمذي، والله أعلم.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه** (٢٨)، وانظر: الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم الشاه ولي الله، **حجة الله البالغة**، ص٢٣٢ .

أهل العراق، وأهل مصر، وبلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الأرض".[١]

وقال ابن الأعرابي: "إن حصل لأحد علم كتاب الله وسنن أبي داود يكفيه ذلك في مقدمات الدين ولهذا مثلوا في كتب الأصول لبضاعة الاجتهاد في علم الحديث بسنن أبي داود"[٢]

ولعلَّ كلام الإمام أبي داود نفسِهِ يدلُّنا على مكانة كتابه وقيمته، فلا أحد أعلم بالكتاب من مؤلفه، وقد قال: "ولا أعلم شيئًا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب. وإذا نظر فيه وتدبره وفهمه حينئذٍ يعلم مقداره".[٣]

الفرع الثاني: مكانة سنن الترمذي:

الإمام الترمذي هو أحد أعلام المحدثين وأئمة هذا الشأن، إمامٌ حافظ، وحجةٌ ناقد، واشتُهر بمعرفته بعلل الحديث ونقد الرجال، وقد تفقَّه بالإمام البخاريِّ، وانتفع به كثيراً، وشاركه في كثير من شيوخه، وصنَّف كتبًا: الجامع، والتواريخ، والعلل، وأجلُّ كتبه وأشهرها: كتابه الجامع، الذي قال عنه السمعاني: "تصنيف رجلٍ عالمٍ متقنٍ"[٤].

وقال أبو إسماعيل الهروي: "جامع الترمذي أنفع من كتاب البخاري ومسلم؛ لأنهما لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحِّر العالِم، والجامع يصل إلى فائدته كلُّ أحدٍ"[٥].

---

(١) انظر: الخطابي، حمد بن محمد البستي، **معالم السنن شرح سنن أبي داود**، (١/ ٦) .

(٢) القنوجي، محمد صديق خان بن حسن البخاري، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، ص٣٨٠ .

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه**، ص٢٨.

(٤) السمعاني، عبد الكريم بن محمد التميمي، **الأنساب**، (١/ ٤٥٩).

(٥) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء** (١٣/ ٢٧٧) .

وقال ابن العربي: "وليس فيهم مثلُ كتاب أبي عيسى، حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علمـًا، صنَّف وذلك أقرب إلى العمل، وأسند، وصحَّح وأسقم، وعدد الطرق، وجرح وعدَّل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الردِّ والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكلٌّ من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفردٌ في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مؤنِقة، وعلوم متفقة منسَّقة"(١).

وقال عبد العزيز بن ولي الله الدَّهلوي في بستان المحدثين: "وخلَّف تآليف، وأفضلها جامعه الذي يترجح على سائر كتب الحديث من وجوه..."(٢).

ويكفي أنه لمَّا صنَّفه عرضه على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان، وقال هو عنه: ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلَّم(٣).(٤)

الفرع الثالث: مكانة سنن النسائي:

كان الإمام النسائي من الأئمة المبرزين في علم الحديث، فكان بحراً من بحور العلم، مع الفهم والإتقان والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، وكان معروفًا بالتشدد في نقد الرجال.

وألَّف كتابه (السنن الكبرى) وأهدى نسخة منه لأميرٍ، فسأله: أصحيح كله؟

---

(١) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المالكي، **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، (١/ ١٠).

(٢) الدهلوي، عبد العزيز بن ولي الله، **بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين**، ص٨٤. وانظر: القنوجي، محمد صديق خان بن حسن البخاري، **الحطة في ذكر الصحاح الستة** ص٣٦٩.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **تذكرة الحفاظ** (٢/ ١٥٤).

(٤) وانظر: التليدي، عبد الله بن عبد القادر الحسني، **كتاب تهذيب جامع الإمام أبي عيسى الترمذي والكلام على أحاديثه وتخريجها**، (١/ ١٣).

فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه؛ فجرّد منه كتابه (المجتبى)، وهو المعروف بالسنن الصغرى.[١] وبلغت شهرة الكتاب الآفاق، وذلك لحسن سبكه وقوة تأليفه، فبلغ الاغتباطُ به من الشيخ عبد الرحيم المكي أن قال: "مصنف النسائي أشرف المصنفات كلها، وما وُضع في الإسلام مثله".[٢] وإن كان قال ذلك في السنن الكبرى فإنه ينسحب على الصغرى من باب أولى.وقال ابن رشيد: "كتاب النسائي من أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً ".[٣]

المطلب الثاني

مميزات الكتب الثلاثة من حيث التصنيف

مما سبق يتضح لنا أن الأئمة الثلاثة كانوا في المنزلة العليا من الضبط والإتقان والمعرفة للحديث وما يتعلق به؛ إلا أن كتبهم جاءت مختلفة في التصنيف، والمنهج، والحكم على الأحاديث، والاستدلال الفقهي، وغير ذلك، متميزة عن غيرها من كتب السنة.

فالإمام أبو داود قصد في كتابه جمع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء على الأحكام، والأحاديث التي تبين السنن المأثورة عن النبي ﷺ، ولم يُخرِج فيه أحاديث الزهد والفضائل والمواعظ، فظهرت بذلك صنعته الفقهية، التي برع فيها حتى فضّله بعض العلماء على الصحيحين، من حيث حسن الوضع والرصف، وكثرة الفقه؛ وقيل: إن له في حصر الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره.[٤]

---

(١) وهو محل هذا البحث.

(٢) انظر: النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى** (المقدمة) (١/ ٣٦)، وانظر: ابن خير، محمد بن خير بن عمر اللمتوني الإشبيلي، **فهرست ابن خير الإشبيلي** (١/ ٩٧) .

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** (١/ ٤٨٤) .

(٤) انظر: الخطابي، حمد بن محمد البستي، **معالم السنن شرح سنن أبي داود** (١/ ٦)، وانظر: العظيم =

وكان يُقلُّ من الأحاديث في الباب، إلا أن تكون أحاديث صحيحة، فلا يتحرَّج في الإكثار منها؛ وربما اختصر الأحاديث الطويلة لنكتة فقهية: وهي خشيته – إن ذكر الحديث بطوله – أن لا يُفهم موضع الفقه منه؛ ويكرر الحديث في الباب الواحد لنكتة حديثية: وهي تبيين زيادة في الحديث وقعت في بعض الأوجه دون بعضها، أو زيادة كلام فيه؛ وقد ألّف كتابه على الاستقصاء بحيث جزم أن ما يُذكَرُ من سنن النبي ﷺ مما لم يُخْرِجه فهي أحاديث واهية؛ وأنه لا تَرِدُ سنة من سنن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه، إلا أن يكون كلامٌ مستخرج من الحديث.(١)

وكان منهجه في كتابه واضحًا منضبطًا في الغالب؛ فمما تميز به أنه كان يخرج في الباب أصحَّ ما وجد من الأحاديث على اختلاف درجتها، فبذلك يُعلم أنه لا يُخرج الضعيفَ في وجود الحَسَن بَلْهَ الصحيح؛ والضعيف الذي يخرجه ليس ضعيفًا من جهة عدالة راويه، بل من جهالته عينًا أو حالاً؛ وكان يعدُّ الحديث الضعيف أقوى من آراء الرجال متَّبعًا في ذلك شيخه الإمام أحمد.(٢)

وتميز أبو داود بظهور عنايته بفقه الحديث، الناشئة عن عنايته بالمتون، فكان من أجْل ذلك يبدأ بالصحيح من الأسانيد على طريقة الإمام مسلم.(٣)

واستفاد من كتب من سبقه من الأئمة، كجامع سفيان الثوري، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، ومصنفات حماد بن سلمة، وعبد الرزاق، وزاد عليها أشياء كثيرة.

= آبادي، محمد شمس الحق، **عون المعبود شرح سنن أبي داود** (١/ ٣٥)، وانظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** (١/ ٢٦٢) .

(١) انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه** (٢٤) .

(٢) انظر: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** (١/ ٨٢) .

(٣) انظر: بقاعي، علي نايف، **مناهج المحدثين في الصناعة الحديثية** (١٢٢) .

وبلغت أحاديثه كما نصَّ هو عليه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، بينما بلغت كما عدَّها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً.(١)

والإمام الترمذي جمع في كتابه مقصد الشيخين في صحيحيهما، فأخذ من صحيح مسلم طريقة سوقه الأسانيد، وجمعها في مكان واحد، ورواية أحاديث الصحابة في الباب، وعدم تكرار الحديث في الأبواب المختلفة، وأخذ من صحيح البخاري عنايته بالفقه، وبيان تراجم الكتب والأبواب، وتعليق المتابعات، وأتى بشيء يسير من التكرار، وتقطيع الحديث.(٢)

وتميَّز الترمذي أنَّه يوصف بالسنن والجامع معاً، وأنَّه أجمع كتاب من الكتب الستة لموضوعات السنة، وتفوَّق في توسُّعه وإحاطته الفريدة بأحاديث بعض الأبواب، كفعله في كتاب الزهد، وكتاب الدعوات، وكتاب التفسير.

كما تميَّز في الصنعة الحديثية، من حيث بيانُ درجة الأحاديث صحَّةً وحسناً وضعفاً وغرابةً، والكلام على الرجال جرحاً وتعديلاً، وتوضيح ما يتعلَّق بالأسماء والكنى، والتنبيه على علل الأحاديث.

وتميَّز أيضاً ببيان مذاهب الأئمة الفقهية، وما عليه العمل، وهي ميزة لم يساهمه فيها غيره، وله ميزة تخريج متون الأبواب، بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان...(٣)

---

(١) انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه** (٢٤)، وانظر: السهارنفوري، خليل أحمد، **بذل المجهود في حل سنن أبي داود** (١/ ١٤٥) . قال الشيخ تقي الدين الندوي: ولا غرابة في هذا لأن النسخ تختلف بالزيادة والنقصان في عدد الأحاديث .

(٢) انظر: عتر، نور الدين، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ص٥٥٥ – ص٥٥٦.

(٣) انظر: منيار، محمد يحيى بلال، **دراسة حديثية فقهية عن معارف السنن شرح سنن الترمذي**، ص٤٦ – ص٤٨.

والإمام النسائي أشبه بأبي داود في كتابه؛ فقد عمد إلى جمع أحاديث الأحكام والسنن، فبنى كتابه عليها، وأخلاه من المواعظ والأخبار وفضائل الأعمال كما فعل أبو داود، وكما تقدم فقد كانت السنن الصغرى منتخبةً من السنن الكبرى، لذلك كان بينهما تشابهٌ كبير في المنهج يكاد يكون مطَّرداً، فقد جمع بين الفقه والحديث في تصنيفه.

وتميز بعنايته بالأسانيد، فكان إذا استوعب الطرق بدأ بالإسناد المعلول أو الضعيف ثم يتبعه بالنظيف[١] عكس ما كان عليه أبو داود؛ وكان يكرر ذكر الحديث في مواضع متعددة من كتابه، لكونه استخرج منه أحكاماً فقهية متعددة بحسب مواضعها في الأبواب، ويكفي في بيان فقهه الحديثَ قولُ الإمام الحاكم: "كلام النسائي على فقه الحديث كثيرٌ، ومن نظر في سننه تحيَّر في حسن كلامه"[٢]. ويختصر الحديث أحياناً مقتصراً على موضع الشاهد منه، ويفرِّع الأبواب الكثيرة في الكتاب الواحد فيقول مثلاً في كتاب الطهارة: باب السواك إذا قام من الليل، باب كيف يستاك؟، باب هل يستاك الإمام بحضرة رعيته؟، باب الترغيب في السواك، الإكثار في السواك، الرخصة في السواك بالعشي للصائم، السواك في كل حين.

بل إن تقسيمه الفقهي أوسع من تقسيم أبي داود والترمذي – في ظني –، فنجد أن أبا داود والترمذي استهلَّا بكتاب الطهارة، وثنَّيا بكتاب الصلاة، بينما بدأ النسائي بكتاب الطهارة، ثم كتاب المياه، ثم كتاب الحيض، ثم كتاب الغسل والتيمم، ثم كتاب الصلاة؛ وجعل أبو داود والترمذي كل هذه الكتب ضمن كتاب الطهارة؛ ولكن النسائي لم يتقيد بتراجم الكتب التي وضعها، فنجده مثلاً: أورد كثيراً من أبواب الغُسل في كتاب الطهارة، مع أنه أفرد للغسل كتاباً باسم: كتاب الغسل

(١) انظر: بقاعي، علي نايف، **مناهج المحدثين في الصناعة الحديثية** (١٢١).

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء** (١٤/ ١٣٠).

والتيمم، وكذلك أورد في كتاب الطهارة أبواباً ممّا يتعلق بأحكام الحائض مع إفراده كتاباً باسم: كتاب الحيض.

وتتضح كثرة التقسيم الفقهي للأبواب والكتب فيهما من خلال الإحصائية الآتية:

عدد الكتب التي صنف عليها الإمام النسائي الأحاديث في سننه: واحد وخمسون (٥١) كتاباً.

وعدد الأبواب المندرجة تحت هذه الكتب: ألفان وخمسمائة وسبعة وتسعون (٢٥٩٧) باباً.

وأما الإمام أبو داود فعدد الكتب في سننه: خمسة وثلاثون (٣٥) كتاباً.

وعدد الأبواب المندرجة تحت هذه الكتب: ألف وثمانمائة وستة وستون (١٨٦٦) باباً.

وأما الإمام الترمذي فعدد الكتب في سننه: ستة وأربعون (٤٦) كتاباً.

وعدد الأبواب المندرجة تحت هذه الكتب: ألفان ومائتان وتسعة وتسعون (٢٢٩٩) باباً.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام النسائي هو تلميذ الإمام أبي داود، وتلميذ الإمام البخاري أيضاً، ولعلَّه استفاد هذا التقسيم في كتابه منهما، ثم زاد عليهما وبرع، ولكن لا يعني هذا أنه كان أفقه من أبي داود، فالأئمة جلُّهم – إن لم يكن كلهم – يعدُّون أبا داود أفقه، كما أنَّ الترمذي استفاد كثيراً من شيخه البخاري، وظهر ذلك جلياً في كتابه، من خلال فقهه في التراجم، ومشابهته له في المنهج الفقهي عموماً، والله أعلم.

---

(١) قمت بهذا الإحصاء شخصياً، واعتمدت فيه على ترقيم طبعة بيت الأفكار الدولية لسنن النسائي وعون المعبود، وطبعة دار الكتاب العربي لسنن الترمذي.

المبحث الثاني
شروطهم في كتبهم

المطلب الأول
ما اتفقوا عليه في شروطهم

قال الدكتور نور الدين عتر: "ومعرفة الشروط مسألة في غاية الأهمية والفائدة، لكل من يبحث في كتاب من الكتب الستة، تحتاج للعناية والرعاية؛ لذلك عُني أئمة الحديث بالبحث عن شروط الأئمة الستة"(١).

وعندما تكلم العلماء في شروط المحدثين في كتبهم جعلوا المتشابهين في شروطهم في طبقة واحدة، فجعلوا صحيحي البخاري ومسلم في طبقة واحدة، وسنن أبي داود والنسائي والترمذي في طبقة واحدة، وصحيح ابن حبان وابن خزيمة والحاكم في طبقة واحدة؛ وذلك لأن أهل كلِّ طبقة تقاربوا في شروطهم وإن لم يتفقوا فيها؛ فنجد مثلاً أن شرط البخاري ومسلم أعلى الشروط من حيث الصحة وإن كان البخاري أشدَّ من مسلم في شرطه، وهكذا فإن بين أبي داود والنسائي والترمذي اشتراكاً متقارباً في شروطهم.(٢)

فممّا اتفقوا عليه:

١. إخراج أحاديث اتفق عليها الشيخان، أو أخرجها أحدهما؛ وهي أعلى مما اشترطوه في كتبهم إلا أنها تدخل فيهما من باب أَولى.(٣)

---

(١) عتر، نور الدين، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ص٧٨.

(٢) انظر: الحازمي: محمد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة** (٦٦).

(٣) ذكر هذا القسم الإمام ابن طاهر في تقسيمه لكتب السنن الأربعة، انظر: ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة** (١٩).

٢. إخراج أحاديث على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاها.(١)

٣. إخراج أحاديثِ رجالٍ رغبَ عنهم البخاريُّ وأخرج لهم مسلمٌ، أو رغبَ عنهم مسلمٌ وأخرج لهم البخاريُّ، أو أخرج لهم أحدهما واستشهد بهم الآخر؛ بسبب كلامٍ في أحاديثهم، أو غلوٍّ في مذاهبهم، إلا نفراً قليلين.(٢)

٤. إخراج أحاديث من لم يجمع على تركهم؛ فقد صرّحوا بذلك – عدا الترمذي، فإنه وإن لم يصرِّح، إلا أنَّ الواقع يصدِّق ذلك(٣)– فقال الإمام أبو داود: "وليس في كتاب السنن الذي صنَّفْتُه عن رجلٍ متروك الحديث شيء"(٤)، وقال الإمام النسائي:"لا يُترك الرجل عندي حتى يُجمع الجميع على تركه"، وكلتا العبارتين تحتاجان إلى التَّوضيح، فعبارة الإمام أبي داود توهم أن كتابه ليس فيه رجل متروك ألبتة، وذلك مخالفٌ للواقع، ففي كتابه أحاديث لمتروكين، إلا أن يكون قصد المتروكين عنده أو من ظهر له أنه متروك، وما حكاه عنه الحافظ ابن منده من أنه قال: "ما ذكرت في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه " أدقُّ عبارةً وأصحُّ استقراءً.(٥)

ثم إنّ هذا الإجماع على ترك الرجل إجماع مخصوص، فهمه أكثر العلماء

---

(١) انظر: رفعت، ابن فوزي عبد المطلب، **المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق** (٢٥٩) .

(٢) انظر: ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد، **رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن (شروط الأئمة)** (١/ ٧١) .

(٣) فهو يتكلَّم على كلِّ حديث، ويحكم عليه بما يناسبه، فإن كان في كتابه متروك أو متهم فإنه يبيِّنه وينصُّ عليه ولا يخرج حديثه احتجاجًا. انظر: التليدي، عبد الله بن عبد القادر الحسني، **كتاب تهذيب جامع الإمام أبي عيسى الترمذي والكلام على أحاديثه وتخريجها**، (١/ ٧٤).

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه** (٢٦) .

(٥) مستفاد من الهامش على **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه** بتحقيق محمد بن لطفي الصباغ (٢٦)، وانظر: ابن رجب،عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** (١/ ٣٩٧) .

على إطلاقه فنسبوهما – خصوصاً الإمام النسائي– إلى التوسع في الشرط، بحيث يخرجان أحاديث من لم يجمع أهل النقد على تركه، وليس هذا مرادهما، بل يقصدان من لم يجمع أهلُ كلِّ طبقةٍ من المعتدلين الذين لا يوصفون بالتشدد أو التساهل على تركهم؛ فإذا عُلم ذلك اتضح أنهما ليسا على مذهبٍ متسعٍ بل منضبطٍ.(١)

٥. إخراج أحاديث رجالٍ لازموا شيوخهم ملازمة طويلة، حتى عُرفوا بذلك وبممارستهم لأحاديث شيوخهم، إلا أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فتُكُلِّم في حفظهم، فهم بين القبول والرد؛ يخرجان أحاديثهم على سبيل الاعتماد.(٢)

٦. إخراج أحاديث نفرٍ من الضعفاء والمجهولين على سبيل الاعتبار والاستشهاد.(٣)

المطلب الثاني

ما امتاز به الإمام أبو داود في شرطه

كان الإمام أبو داود تلميذَ الإمام أحمد، والذي يظهر أنه تأثر به كثيراً، وذلك بيِّنٌ في تقليده له في طريقته الحديثية والفقهية؛ أما الحديثية: فقد حكى النجم الطوفي، عن أبي العباس ابن تيمية، أنه اعتبر(٤) مسند أحمد، فوجد أكثره على شرط

---

(١) انظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار** (١/ ١٩٨)،وانظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** (١/ ٤٨٢) .

(٢) انظر: الحازمي، محمد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة** (٥٧)، وانظر: ابن رجب،عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** (١/ ٣٩٨) .

(٣) انظر: ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة** ص١٩.

(٤) الاعتبار هو: تتبع طرق حديثٍ ما في صدور الحفظة، ومظانِّ الحديث المعتمدة، لمعرفة متابعاته وشواهده عند كلِّ راوٍ من رواة سنده. انظر: الأسمر، شمَّاء جمال، **الاعتبار في علوم الحديث الشريف دراسة تأصيلية منهجية**، ص٤٧.

أبي داود.[١]

وأما الفقهية: فاختلف في مذهبه الفقهي؛ وجزم الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي بأنه كان حنبلياً مقلداً لشيخه الإمام أحمد.[٢]

وقد وَسَمَ جمعٌ من العلماء كتاب أبي داود بالصحة، فقال السبكي في طبقاته: "والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى سنن الترمذي".[٣]

ثم إنه تميز في كتابه بأنه نصّ على كثير مما التزم به مثل:

١. إخراجِهِ للأحاديث الصحيحة وما يشبهها ويقاربها من الأحاديث الحسنة، فكان كتابه مظنة الحديث الحسن عند الأئمة.[٤]

٢. طلبِهِ لعلوِّ الإسناد؛ فإن جاء الحديث من طريقين صحيحين وأحدهما أقوى صحةً والآخر أقدم حفظاً، قدَّم الآخر طلباً لعلوِّ الإسناد؛ وقال معقِّباً: "لا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث".[٥]

٣. التزامِهِ بتعقّب الأحاديث الواهنة والمنكرة، وبيان ضعفها، ونصَّ على أن في الكتاب ما لا يصح سنده.[٦]

٤. كونِ الأحاديث التي وضعها في كتابه أكثرها مشاهير؛ وفي ذلك احترازٌ

---

(١) ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة** ص١٩.

(٢) انظر: الكاندهلوي، محمد زكريا، **لامع الدراري على جامع البخاري** (١/ ١٥).

(٣) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، **طبقات الشافعية الكبرى** (٥/ ١٨٨).

(٤) انظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** (٤١)، وانظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه** (٢٤).

(٥) انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه** (٢٤).

(٦) المصدر السابق (٢٦،٢٧).

منه عن أن يُنتَقَد كتابُه.[١]

٥. احتجاجِهِ بالمرسل إذا لم يجد غيره، وإن كان يَقْصُرُ عنده عن رتبة المتصل.[٢]

٦. جَعْلِهِ سكوتَه عن حديثٍ دلالةً على صلاحيته للاحتجاج أو للاعتبار عنده.[٣]

وتكلم العلماء عن سكوته هذا، وذلك لأنه جعله دالاً على صلاحيته للاحتجاج أو الاعتبار، فتعقَّبوه بأن مما سكت عنه أحاديث ضعيفة كثيرة، والحقُّ أنه لا يمكن الجزم بخروجه في ذلك عن شرطه؛ فقد يكون الحديث المنتقد عليه صحيحًا عنده ضعيفًا عند غيره، كما جزم بذلك ابن عبد البر؛ ثم إنه لم يلتزم بيان كلِّ ما فيه ضعف في كتابه، بل ما كان به وهنٌ شديدٌ، ففهم أن ما به وهنٌ ليس بشديد لا يلتزم تبيينه.[٤]

وقد قسّم الحافظ ابن حجر الأحاديث التي سكت عنها أبو داود إلى أربعة أقسام:

١. منه ما هو في الصحيحين، أو على شرط الصحة.

---

(١) المصدر السابق (٢٩).

(٢) المصدر السابق (٢٦).

(٣) المصدر السابق (٢٨)، وانظر: القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد الحلاق، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، (٤١٨)، قال الشيخ الكوثري في تعليقه على رسالة أبي داود عند قوله (...فهو صالح): أي للاعتبار أو للحجة وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك، وادّعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله.اهـ، وهو منقول من الهامش على قواعد التحديث تحقيق الشيخ مصطفى شيخ (٤١٨).

(٤) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** (١/ ٤٣٦).

٢. ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣. ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.

٤. ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً.(١)

ومن الشروط التي استنبطها العلماء بفحص كتابه ما يأتي:

١. أنه لم يقتصر في كتابه على الصحيح كما فعل الشيخان.

٢. إخراجه أحاديث رجالٍ لازموا شيوخهم ملازمة طويلة، حتى عُرفوا بذلك وبممارستهم لأحاديث شيوخهم، إلا أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فتُكُلِّم في حفظهم، فهم بين القبول والرد؛ يخرج أحاديثهم على سبيل الاعتماد.(٢)

٣. إخراج الأحاديث على الهيئة المتقدمة بشرط اتصال السند من غير قطعٍ ولا إرسالٍ.(٣)

٤. ما تقدم من انتقائه من أحاديث الباب أصحَّها، فإن لم يجد إلا الضعيف أخرجه، لكونه أقوى عنده من آراء الرجال؛ وقد نهج في ذلك منهج شيخه الإمام أحمد.(٤)

٥. أن ما كان ضعفه محتملاً وكان من جهة نقصٍ في حفظ راويه فإنه يُمشِّيه

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤٣٥).

(٢) انظر: الحازمي، محمد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة** (٥٧)، وانظر: ابن رجب،عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** (١/ ٣٩٨)، ووافقه الإمام النسائي في ذلك كما سيأتي عند بيان شرطه.

(٣) ووافقه الإمام النسائي أيضاً في هذا، حكاه عنهما الحافظ ابن منده؛ انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح** (١/ ٣٥٥)، وانظر: ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة** (١٩).

(٤) المصدر السابق (١/ ٤٣٧).

ويسكت عنه، أما الضعيف جداً فإنه يبينه غالبـًا كما تقدم.[١]

٦. أنه قد يسكت عن بيان الضعيف جداً والمنكر لوضوح ذلك وشهرته.[٢]

المطلب الثالث

ما امتاز به الإمام الترمذي في شرطه

استفاد الإمام الترمذي من طريقة شيخيه البخاري ومسلم في صحيحيهما، فرتَّب كتابه ترتيبـًا مميزاً في فقه الأحاديث، ومذاهب العلماء، وفي عرض الأسانيد، والصنعة الحديثية، وأمَّا من جهة شرطه في صحَّة الأحاديث، ومراتب الرواة الذين أخرج أحاديثهم، فإنه لم يلتزم الصحَّة كما فعل شيخاه البخاري ومسلم، بل توسَّع في ذلك، فأخرج في كتابه المعمول به من الأحاديث عند أهل العلم، سواء كان في أعلى درجات الصحة أو نزل إلى درجة الضعيف، على أنه لم يُخرج الموضوع ولا الواهي.[٣] وعدَّ ذلك بعض العلماء توسُّعـًا في الشرط[٤]، لكنَّ الظاهر أنَّه ذبَّ الاعتراض عن نفسه حين تكلَّم على الأحاديث، فهو وإن أخرج أحاديث الضعاف اعتماداً واحتجاجـًا، فإنه قد بيَّن ضعفهم، ونبَّه على أوهامهم، فكفى من بعده مؤونة البحث عن أحوالهم، وأغنى العلماء عن التنقيب عن علل أحاديثهم بما أورده في كتاب العلل الذي جعله في آخر كتابه الجامع، وسماه: شفاء الغلل في شرح كتاب العلل (الصغير)[٥].

---

(١) انظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار** (١/ ١٩٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٩٤).

(٣) انظر: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، **سنن الترمذي**، ص١٠٦٥، وانظر: عتر، نور الدين، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ص٧٨.

(٤) مثل ابن طاهر. انظر: ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة** ص٢١.

(٥) وقد بيَّن الدكتور نور الدين عتر أن كتاب العلل هذا تابع للجامع. انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن =

ولعلَّ نقده للرجال، وحكمه على الأحاديث، كان السبب وراء وسمِ بعض العلماء كتابه بالصحيح[١]، فقد أطلق عليه اسم الصحيح جماعة من الحفاظ كالحاكم والخطيب البغدادي، وأبي طاهر السِّلفي، وابن الأثير، وكذلك ابن النديم، وقال السبكي في طبقاته: "والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحيح عليها[٢] وعلى سنن الترمذي".[٣]

ويمكن إجمال شروط الترمذي مع ما سبق ذكره مما اتفق فيه مع أبي داود والنسائي بأنه:

١. يخرج الأحاديث الصحيحة عنده، مما لم يخرجه الشيخان، مع بيان درجتها.

٢. "يترجم الباب الذي فيه حديثٌ مشهورٌ عن صحابي قد صحَّ الطريق إليه، وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابيٍّ آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول وإن كان

= أحمد الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (١/ ٢١).

(١) طُبعت سنن الترمذي عدَّة طبعات باسم: (الجامع الصحيح)، كطبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م. وطبعة أخرى لدار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م، كما أنَّ للشيخ محمود نصَّار كتاباً بعنوان: التصريح بزوائد الجامع الصحيح سنن الترمذي.

(٢) المقصود هنا: سنن أبي داود، كما مرَّ عند الكلام على شرطه، ويشترك أبو داود مع الترمذي في الكلام على الأحاديث، وبيان الوهن فيها، إلا أن أبا داود يسكت عن بعضها - كما سبق - وأمَّا الترمذي فإنه لا يسكت.

(٣) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، **طبقات الشافعية الكبرى** (٥/ ١٨٨)، وانظر: التليدي، عبد الله بن عبد القادر الحسني، **كتاب تهذيب جامع الإمام أبي عيسى الترمذي والكلام على أحاديثه وتخريجها**، (١/ ١٦).

الحكم صحيحاً"[١].

٣. يخرج أحاديث على شرط الثلاثة (أبي داود والنسائي وابن ماجه) دون الشيخين.[٢]

٤. يخرج الأحاديث الغريبة، صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، مع بيان درجتها في الغالب.

٥. يخرج أحاديث للضدية، أي لبيان علَّتها، والتنبيه منها. (٢)، لأنها تخالف وتضادُّ ما أورده وقوَّاه قبلها أو بعدها[٣].

٦. يخرج أحاديث رجالٍ لم يسلموا من غوائل الجرح، وقلَّت ملازمتهم لشيوخهم وممارستهم لأحاديثهم، يخرج لهم على سبيل الاعتماد.[٤]

٧. يتجنَّب إخراج أحاديث من اتُّفق على اتِّهامه بالكذب، أو المتروكين، إلا أنَّه قد يخرج حديثاً مرويًا من طرقٍ، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متَّهمٌ، وعلى هذا أخرج حديث المصلوب والكلبي.[٥]

المطلب الرابع

ما امتاز به الإمام النسائي في شرطه

عُرف الإمام النسائي عند المحدثين بأنه متشدد في نقد الرجال، متحرز في ألفاظ الرواية، شديد الورع والاحتياط في ذلك؛ بل لعلّ هذه هي السمة الغالبة عليه، وهي التي جعلت بعض الأئمة يطلقون وصف الصحة على كتابه، منهم: الدارقطني،

(١) ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة**، ص٢١.

(٢) المصدر السابق، وانظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (١/ ٣٩٩).

(٣) انظر: بقاعي، علي نايف، **مناهج المحدثين العامة والخاصة في الصناعة الحديثية**، ص١٠٩، حاشية (٣).

(٤) انظر: الحازمي، محمد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة**، ص٥٧.

(٥) انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (١/ ٣٩٥).

والحاكم النيسابوري، وأبو علي النيسابوري، وابن منده، وأبو أحمد ابن عدي، وأبو بكر الخطيب البغدادي، وأبو طاهر السِّلفي، والذهبي؛ والحقيقة أنه لا يمكن تسميته بالصحيح؛ إلا إن كان من باب التغليب وإدراج الحسن في الصحيح.(١)

قال ابن رجب: "وأمَّا النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرِّج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه وكثُر"(٢).

على أن النسائي لم يترك لنا توصيفاً لبعض ما شرطه في سننه كما فعل أبو داود برسالته إلى أهل مكة، إلا بعض عباراتٍ يُستفاد منها شرطُه، ومن استقراء منهجه في كتابه.

وشروطه هي ما تقدم مما اتفق مع أبي داود والترمذي فيه، إضافةً إلى ما يُستنبط من عباراته وهي أنَّه:

١. لا يهتم بعلوِّ الإسناد؛ إن وجد حديثاً من طريقين أحدهما بعلوٍّ والآخر بنزول ولكنه أقوى، اختار الأقوى سنداً.(٣)

٢. تجنَّبَ إخراج أحاديث جماعة أخرج لهم الشيخان متابعةً، إضافةً إلى أنه ضعَّف جماعة من رجالهما، وهذا ما جعل بعض الأئمة يظنون أن شرطه أشدّ من شرط الشيخين، قال ابن طاهر المقدسي: "سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني عن حال رجلٍ من الرواة، فوثَّقَه، فقلت: قد ضعَّفَه النَّسائي! فقال: يا بني،

---

(١) انظر: بقاعي، علي نايف، **مناهج المحدثين في الصناعة الحديثية** (١١١ - ١١٢)، وانظر: العلمي، أبو جميل الحسن، **أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين** (١٢٣).

(٢) ابن رجب،عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** (١/ ٣٩٩).

(٣) انظر: ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة** (٢٦).

إن لأبي عبد الرحمن شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم".[١]

٣. أخرج أحاديث رجالٍ لازموا شيوخهم ملازمة طويلة، حتى عُرفوا بذلك وبممارستهم لأحاديث شيوخهم، إلا أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فتُكُلِّم في حفظهم، فهم بين القبول والرد؛ أخرج أحاديثهم على سبيل الاعتماد.[٢]

٤. أخرج الأحاديث على الهيئة المتقدمة بشرط اتصال السند من غير قطعٍ ولا إرسالٍ.[٣]

٥. بيَّن علة ما يخرجه من الأحاديث المعلولة.

٦. احتاط في صيغ التحمل، فكان يفرِّق بين حدثنا وأخبرنا، وقال الذهبي: "قيل: إنه أتى الحارث بن مسكين في زيٍّ أنكره، عليه قلنسوة وقباء، وكان الحارث خائفًا من أمور تتعلق بالسلطان، فخاف أن يكون عينًا عليه، فمنعه، فكان يجيء فيقعد خلف الباب ويسمع، ولذلك ما قال: حدَّثنا الحارث، وإنما يقول: قال الحارث بن مسكين قراءةً عليه وأنا أسمع".[٤]

---

(١) المصدر السابق (٢٦)، وانظر: بقاعي، علي نايف، **مناهج المحدثين في الصناعة الحديثية** (١١٣).

(٢) انظر: الحازمي، محمد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة** (٥٧)، وانظر: ابن رجب،عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** (١/ ٣٩٨).

(٣) كما تقدَّم في شرط الإمام أبي داود؛ انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح** (١/ ٣٥٥)، وانظر: ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة** (١٩).

(٤) **سير أعلام النبلاء** (١٤/ ١٣٠).

المبحث الثالث

المفاضلة بين الكتب الثلاثة

المطلب الأول

تقديم العلماء أحدها على غيره

من العلماء من قدّم كتاب أبي داود:

❖ قال طاش كبرى زاده: "واعلم أن رئيس هؤلاء الطائفة وقدوتهم بعد الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري،... ويليه في الرتبة (كتاب مسلم)،... ويليهما أبو داود،... ويليهم أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي،... ويليهم أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي".(١)

❖ وقال الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في مقدمة لامع الدراري(٢): "وفي الجملة أن صحيح البخاري أعلى رتبة في الصحة وغيرها عند الجمهور، ثم الصحيح للإمام مسلم، ثم السنن للإمام أبي داود عند هذا العبد".

❖ ورتَّبها ولي الله الدهلوي فذكر الصحيحين ثمَّ أبا داود، ثمَّ أبا عيسى الترمذي.(٣)

❖ ورتَّبها ابنه عبد العزيز الدهلوي على النحو الآتي: بعد الصحيحين، كتاب أبي داود، ثم الترمذي، ثم النسائي.(٤)

---

(١) زاده، طاش كبرى، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، ص٣٧٥ – ص٣٨٠ .

(٢) ١/ ١٣٧)، ونقلت كلامه من **بذل المجهود في حل سنن أبي داود** للسهارنفوري (١/ ١١٦) .

(٣) انظر: الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم الشاه ولي الله، **حجة الله البالغة**، ص٣١٨ .

(٤) انظر: الدهلوي، عبد العزيز بن ولي الله، **بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين**، ص٧٨ – ص٨٦.

❖ وكذلك فعل السيِّد صدِّيق القِنَّوجي، وإن كان قد جمعها بالواو التي تفيد مطلق الجمع.(١)

وكذلك فعل الكثير من أهل العلم بتقديم كتاب أبي داود بعد الصحيحين، وقد يكون سبب ذلك ترتيبهم للسنن وفق سنة وفاة المؤلف، والله أعلم.

ومن العلماء من قدَّم كتاب الترمذي:

❖ قال الحازمي: "وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبيّن ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صحّ عند الجماعة. وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود".(٢)

❖ قال عبد العزيز بن ولي الله الدَّهلوي في بستان المحدثين: "وخلَّف تآليف، وأفضلها جامعه الذي يترجح على سائر كتب الحديث من وجوه...".(٣)

❖ وعقد المباركفوري فصلاً خاصاً في مقدمة كتابه تحفة الأحوذي، سمَّاه (الفصل الخامس: في بيان أنَّ رتبة جامع الترمذي هل هي بعد الصحيحين؟ أو بعد سنن أبي داود؟ أو بعد سنن النسائي؟)(٤)، وقدَّم فيه سنن الترمذي على أبي داود

---

(١) انظر: القنوجي، محمد صديق خان بن حسن البخاري، **الحطة في ذكر الصحاح الستة** ص٢١١، ولما تكلَّم عن الكتب تفصيلاً بدأ بعد الصحيحين بكتاب الترمذي، وثنَّى بأبي داود، وثلَّث بالنسائي، انظر: ص٣٦٨، وص٣٧٦، وص٣٩٣.

(٢) الحازمي، محمد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة**، ص٥٧. وعلى هذا اعتمد الدكتور نور الدين عتر في تقديم سنن الترمذي على بقية السنن، وستأتي مناقشة هذا الرأي قريباً.

(٣) الدهلوي، عبد العزيز بن ولي الله، **بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين**، ص٨٤. وانظر: القنوجي، محمد صديق خان بن حسن البخاري، **الحطة في ذكر الصحاح الستة** ص٣٦٩ .

(٤) المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** (المقدمة، =

والنسائي، ولمَّا فصَّل الكلام على كتب السنن الثلاثة قدَّم الترمذي ثم أبا داود، ثم النسائي.[١]

❖ ولما تكلَّم القِنَّوجي عن كتب السنة تفصيلاً بدأ بعد الصحيحين بكتاب الترمذي، وثنَّى بأبي داود، وثلَّث بالنسائي.

❖ قال حاجي خليفة: "وهو ثالث الكتب الستة".[٢]

❖ وقال الشيخ عبد الله التليدي: "جعله جماعة من العلماء ثالث الصحيحين، وقالوا: إن شرطه أبلغ من شرط أبي داود، كما قال الحازمي، واختاره صاحب كشف الظنون، وتبعه المباركفوري في تحفة الأحوذي، والدكتور نور الدين عتر في دراسته عن الإمام الترمذي".[٣]

❖ قال الدكتور نور الدين عتر: "الذي نراه هو أن كتاب أبي عيسى ثالث الكتب الستة، تالي الصحيحين في الرتبة من حيث الصحة، وذلك لأن شرطه أقوى من شرط أبي داود، كما نص الإمام الحازمي على ذلك، وفي كلمته التي نقلناها في طبقات الرواة"[٤]. وقد قال الحازمي: "وفي الحقيقة شرط الترمذي، أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفًا فإنه يبين ضعفه ونبه عليه، ويصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة؛ فكتابه مشتمل على هذا الفن؛ فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي

=

ص٣٦٤) . وقد أشرت لهذا الفصل في مقدمة البحث، عند ذكر الدراسات السابقة.

(١) المصدر السابق، ص١٥٧، وص٣٦٥.

(٢) خليفة، حاجي (مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (١/ ٥٥٩).

(٣) التليدي، عبد الله بن عبد القادر الحسني، **كتاب تهذيب جامع الإمام أبي عيسى الترمذي والكلام على أحاديثه وتخريجها**، (١/ ١٦).

(٤) عتر، نور الدين، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ص٨٦.

داود"[١].

فردَّ الدكتور عتر عبارة الحازمي الأخيرة بأمرين:

أوَّلهما: بأنَّ الطبقة الرابعة التي نزل إليها الترمذي قد شاركه في الإخراج عنها أبو داود، وفي موضعٍ آخر جعل أصحاب السنن الثلاثة يشاركونه فيها[٢].

وثانيهما: أنَّه ينبِّه على الضعفاء في كتابه ولا يسكت عنهم.

ولمناقشة هذا الرأي، نظرت في الأمثلة التي ساقها ابن رجب على رجال الطبقة الرابعة، فوجدته يقول: الطبقة الرابعة قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، ومع ذلك تُكُلِّم فيهم، مثل: إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكِّي، والمثنَّى بن الصَّبَّاح، ونحوهم، وهؤلاء قد يُخرِّج الترمذي لبعضهم"[٣].

ووجدت أنَّ معاوية بن يحيى الصدفي: أخرج له الترمذي[٤] وابن ماجه[٥].

وإسحاق بن أبي فروة: أخرج له أبو داود[٦] والترمذي[١] وابن ماجه[٢].

---

(١) الحازمي، محمد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة**، ص٥٧.

(٢) انظر تعليقه في الحاشية (١) عند ابن رجب،عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** (١/ ٤٠٠)، إذ يقول فيها: "هذا ما جعل الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى يقرر أن شرط النسائي أشد، وسبق الحازمي فجعل كتاب الترمذي أحطَّ من أبي داود لروايته عن هذه الطبقة... وقد حقَّقنا أنَّ شرط الترمذي أبلغ من شروط سائر السنن؛ وذلك لأنَّا وجدناه يشترك معهم في التخريج عن هذه الطبقة ولم ينفرد بها".

(٣) المصدر السابق، (١/ ٣٩٩).

(٤) انظر مثلاً: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء، ص٧٩.

(٥) انظر مثلاً: ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام، (١/ ٢٨١).

(٦) انظر مثلاً: أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من =

وإبراهيم بن يزيد المكِّي: أخرج له الترمذي[٣] وابن ماجه[٤].

والمثنَّى بن الصَّبَّاح: أخرج له أبو داود[٥] والترمذي[٦] وابن ماجه[٧].

أمَّا إسحاق بن يحيى الكلبي: فلم يخرج له غير البخاري تعليقـًا[٨]، ولعلَّه أراد إسحاق بن يحيى بن طلحة: وقد أخرج له الترمذي[٩] وابن ماجه[١٠].

ومما سبق يظهر أنَّ النسائي لم ينزل لهذه الطبقة كما فعل الترمذي، وهذا يدلُّ على أنَّ شرطه أشد كما قال ابن رجب.

=

الدعاء، ص١٣٠.

(١) انظر مثلاً: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، كتاب الفرائض، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، ص٦٠٢.

(٢) انظر مثلاً: ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، (١/ ١٣٥).

(٣) انظر مثلاً: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، كتاب الحج، باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة، ص٢٥٦.

(٤) انظر مثلاً: ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن، (١/ ٤٨٧).

(٥) انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، كتاب المناسك، باب الملتزم، ص٣١٢.

(٦) انظر مثلاً: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم، ص٢١٠.

(٧) انظر مثلاً: ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، كتاب الهبات، باب عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٢/ ٨٣).

(٨) انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، (١/ ١٦٦).

(٩) انظر مثلاً: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأحزاب، ص٨٨٥.

(١٠) انظر مثلاً: ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، كتاب السنة، باب فضل طلحة بن عبيد الله ﷺ، (١/ ٦٧).

أما أبو داود فقد شارك الترمذي في راويين: هما إسحاق بن أبي فروة، والمثنَّى بن الصَّبَّاح، وعند البحث نجد أنَّه أخرج للأول مرتين، مرةً مقرونـًا بمحمد بن المنكدر(١)، ومرةً متابعةً(٢)، وأخرج للثاني حديثـًا واحداً(٣)، بينما أخرج له الترمذي خمسة أحاديث، وبذلك لا يكون من الدقة جعلهما في منزلة واحدة من حيث قوة الشرط وطبقة الاحتجاج. كما أنَّه يمكن الاعتذار لأبي داود بإخراجه لابن أبي فروة وابن الصبَّاح، أنَّهما لم يجمع على تركهما، فيكونان داخلين في شرطه، أو أنَّ له اجتهاداً خاصَّـًا فيهما(٤).

أما كون الترمذي ينبِّه على الضعفاء في كتابه ولا يسكت عنهم، فهذا لا يلزم منه كون شرطه أقوى، إذ يمكننا بهذا القول أن نجعل شرطه أقوى من شرط الشيخين أو مساويـًا لهما، فهو ينبِّه أيضـًا على الأحاديث الحسنة، ولا يسكت عنها، والله أعلم.

وقد جزم الذهبي بانحطاط رتبة سنن الترمذي عن أبي داود والنسائي.(٥)

ومن العلماء من قدّم كتاب النسائي:

❖ قال الإمام الصنعاني في توضيح الأفكار: "واعلم أن من الناس من يفضل كتاب النسائي في القوة والصحة على سنن أبي داود".(٦)

(١) أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، ص١٣٠.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، كتاب الجهاد، باب في نفل السرية تخرج من العسكر، ص٤٥٣.

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، كتاب المناسك، باب الملتزم، ص٣١٢.

(٤) انظر: بقاعي، علي نايف، **مناهج المحدثين العامة والخاصة في الصناعة الحديثية**، ص١٠٣ – ص١٠٤.

(٥) انظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** (٩/ ٢٧٠).

(٦) الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار** (١/ ١٩٧).

❖ وقال أبو الحسن المعافري: "إذا نظرت إلى ما يخرِّجه أهلُ الحديث فما خرَّجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرَّجه غيره".(١)

❖ وقال الإمام الذهبي: "ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة".(٢)

❖ وقد رتَّب الإمام ابن رجب الكتب الخمسة من حيث قوة الشرط، على النحو الآتي:

البخاري، ثم مسلم، ثم النسائي، ثم أبو داود، ثم الترمذي.(٣)

❖ ونقل الإمام السيوطي عن الإمام ابن رشيد أنه قال: "... وفي الجملة فكتاب السنن (يعني: سنن النسائي) أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا، ورجلاً مجروحًا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي".(٤)

❖ ونقل الإمام السندي عن بعضهم قوله: "إذا نظرت فيما يخرجه أهل الحديث فما خرَّجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرَّجه غيره" ثم تعقَّبه بقوله: "قلت: المراد غير الصحيحين"(٥)

❖ وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة(٦): "... وكان في طليعة تلك التآليف

---

(١) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** (١/ ٤٨٤).

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء** (١٤/ ١٣٣).

(٣) انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** (١/ ٣٩٨).

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **زهر الربى على المجتبى** (١/ ٤).

(٥) السندي، نور الدين بن عبد الهادي، **حاشية السندي على سنن النسائي** (١/ ٤).

(٦) في مقدمة تحقيقه لسنن النسائي.

صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم – رحمهما الله تعالى –. ويتلو هذين الصحيحين في الصحة والقبول سنن الإمام النسائي ".

❖ وقال محقق شروط الأئمة الستة: "ليس بقليل من يفضل كتاب النسائي الصغير على سنن أبي داود، لكن بالنظر إلى عدد الأحاديث التي انتقدها ابن الجوزي من بين أحاديث الكتب الستة يكون أبو داود مقدماً على النسائي ثم الترمذي وابن ماجه"(١). لكنَّ المشهور أنَّ الحافظ ابن الجوزي أورد في الموضوعات أحاديث صحيحة من كتب السنن، بل أورد حديثاً في صحيح مسلم وحديثاً في صحيح البخاري(٢)، ولذلك لا يُجزم بهذه النتيجة إلا بعد الاستقراء التامِّ، والراجح قول ابن رشيد – الذي مرَّ قريباً –: "وفي الجملة فكتاب السنن (يعني: سنن النسائي) أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً".

❖ وقال الدكتور ياسر الشمالي: "والذي أراه أن كتاب النسائي هو ثالث الكتب الستة"(٣).

❖ كما توصل الدكتور غسَّان هرماس إلى أن الإمام النسائي في مصافِّ الصحيحين، وقال: "يمكن القول بأن له في الصحة شرطًا يوازي شرط الشيخين، إلا أن صنعة الحديث والتفنن فيها كانت غالبة عنده، فسمح لنفسه أن يدخل في كتابه ما نزلت مرتبته عن الصحيح، وأن يروي ما فيه ضعف يسير يمكن أن ينجبر بمتابعة أو شاهد في غالب المواضع، أو لعله قصد من إيراده مثل هذه الأحاديث الضعيفة تنبيه القارئ إلى بعض ما اعترى بعض الطرق من ضعف، حتى لا ينخدع بها طالب علم،

(١) ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة**، ص١٩، حاشية ١.

(٢) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي (النكت البديعات على الموضوعات)**، ص٢٢ .

(٣) الشمالي، ياسر، **الواضح في مناهج المحدثين**، ص١٨٠.

وهو ما يؤكده فعله وتنبيهه على علة بعض الأحاديث، وهي في كتابه كثيرة"[١].

❖ كما قدَّم بعض المغاربة كتاب النسائي على كتاب البخاري، وردَّ ذلك السخاوي بأنَّه قولٌ شاذٌّ لا يعوَّل عليه حكمًا ولا تعليلاً.[٢]، وهو وإن كان كذلك، إلا أنَّه يدلُّ على مكانة كتاب النسائي، ومتانة شرطه فيه.

وفيما يأتي جدول يلخِّص لنا ما سبق من ترتيب الكتب الثلاثة:

ترتيب الكتب الثلاثة حسب أولوية التقديم بعد الصحيحين	القائل به
أبو داود مطلقًا	محمد زكريا الكاندهلوي
النسائي مطلقًا	أبو الحسن المعافري – الإمام الذهبي – السندي – عبد الفتاح أبو غدة – ياسر الشمالي – غسَّان هرماس
الترمذي مطلقًا	صاحب كشف الظنون – نور الدين عتر – ووافقهم عبد الله التليدي – وعبد العزيز بن ولي الله الدَّهلوي (باعتبار)
أبو داود – النسائي – الترمذي	محقق شروط الأئمة الستة
أبو داود – الترمذي – النسائي	طاش كبرى زاده – ولي الله الدهلوي – عبد العزيز بن ولي الله الدَّهلوي – السيِّد صدِّيق القِنَّوجي

(١) هرماس، غسَّان عيسى محمد، **من منهج الإمام النسائي في سننه الكبرى (دراسة حديثية)**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص١٤١.

(٢) انظر: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** (١/ ٣٠) .

النسائي – أبو داود– الترمذي	ابن رجب الحنبلي – الأمير الصنعاني – ابن رشيد – ووافقه السيوطي
النسائي – الترمذي – أبو داود	لم أجد من قال به
الترمذي – أبو داود– النسائي	الحازمي (ولم يجزم به) – المباركفوري – وترتيب القنوجي في كتابه
الترمذي – النسائي – أبو داود	لم أجد من قال به

المطلب الثاني

أسباب تقديم أحدها على غيره

من الأسباب في تقديم أحد الكتب على الآخر ما ذكره العلماء ونصّوا عليه، ومنها ما يمكن استنباطه من أقوالهم، أو من واقع الكتب الثلاثة، ولم أفرِّق بينها حال ذكر الأسباب، ولكني أنبِّه عليها عند ذكر كل سبب.

وقد وجدت أن من فضَّل سنن أبي داود وبعض من فضّل سنن الترمذي أو سنن النسائي لم يذكر سبب التفضيل صراحةً، ولا الأدلة على تقديمه، وما أقول عنه: إنه سبب مستنبط، فأعني به أنه قد يكون سببًا عندهم، ولم يذكروه، واستنبطته من كلام العلماء عن الكتاب، أو مما عُرف عن الإمام، أو من واقع الكتاب.

فمن الأسباب في تقديم سنن أبي داود:

١. تقدّمه – من حيث الزمن – على النسائي والترمذي في طلب الحديث، وتصنيف كتابه.

وهذا يعني أنه أقدم في الصناعة الحديثية، والخبرة، والممارسة للحديث، وملازمة أئمة هذا الشأن؛ قال الخلال: "لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم،

وبصره بمواضعه أحدٌ في زمانه"[١]؛ ومن كان أقدم فهو أعلم (عادةً)، وهذا السبب مستنبط مما يفيده كلام الخلال وما أشبهه.

٢. إمامته في حفظ الحديث ومعرفة الأسانيد، وعلمه بالعلل؛ قال الهروي: "كان أحدَ حفاظ الإسلام للحديث وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة"[٢]، وقال ابن الجوزي: "كان عالمـًا حافظـًا عارفـًا بعلل الحديث".[٣]

وهذا السبب مستنبط أيضـًا من القواعد العامة (أن الإمام الحافظَ مجوِّدٌ لكتابه، محسنٌ في ضبطه)، وإن كان ذلك ليس لازمـًا، ولا مطرداً.

٣. تتلمُذُه على كبار الأئمة، كالإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني؛ ممن لم يتتلمذ عليهم الترمذي أو النسائي.

ويضاف إليه اطِّلاعُ الإمام أحمد على كتابه واستحسانه له. فهذا السبب لم أجد من ذكره، وهو سبب مقبول نسبيـًا لكون استحسان الإمام أحمد له علامة قبول ومؤشر ارتضاء، كالتقريظ في زماننا.

٤. تتلمُذُ الإمامين الترمذي والنسائي عليه، والأستاذ أعلم من التلميذ (في الغالب)، وهذا السبب من باب التوقّع، ولم أجد من ذكره كسبب للتقديم، ولكنهم يذكرون ذلك عن صحيح الإمام مسلم مقارنة بصحيح البخاري، فيقال في أسباب تقديم البخاري على مسلم: كان تلميذَه، وكان مقرّاً له بالإمامة، واستفاد منه.[٤]

---

(١) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **تهذيب التهذيب** (٤/ ١٧١).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٧٢).

(٣) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** (١٢/ ٢٦٩).

(٤) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** (١/ ١٦١).

٥. براعته الفقهية، وحوزه قصب السبق فيها.

وهذا السبب مستنبط من كثرة إشادة العلماء بفقه الإمام أبي داود، وإن كان لا يلزم من ذلك تقديم كتابه، إلا أنه يشعر بمزية فقهه فيه.

ومن الأسباب في تقديم سنن الترمذي:

١. حسن الترتيب وعدم التكرار.

٢. ذكر مذاهب الفقهاء، ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب.

٣. بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلَّل بالعلل.

٤. بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال.[١]

٥. عدم السكوت عن الرواة الضعفاء، وبيان أحوالهم، والحكم على الأحاديث، وهذا السبب هو أكثر ما يعتمد عليه من يقدِّم الترمذي على غيره[٢]، وقد تقدَّم نقده.

٦. كون كتابه أجمع الكتب الستة لموضوعات السنة.[٣]

٧. اطِّلاع علماء الأمصار على كتابه وإقرارهم له، فقد عرضه على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان.

---

(١) هذه النقاط الأربع مستفادة من كتاب الحطة، انظر: القنوجي، محمد صديق خان بن حسن البخاري، **الحطة في ذكر الصحاح الستة** ص٣٦٩ – ص٣٧٠.

(٢) انظر مثلاً: عتر، نور الدين، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ص٨٦.

(٣) انظر: منيار، محمد يحيى بلال، **دراسة حديثية فقهية عن معارف السنن شرح سنن الترمذي**، ص٤٦ – ص٤٨.

٨. إمامته بعد البخاري إمام هذا الشأن، يقول عمر بن علك: "مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ..."(١).

٩. دفع الشبه المتعلقة بنسبته إلى التساهل. وقد بين ذلك الدكتور عتر في كتابه الموازنة وردَّ على نسبته إلى التساهل بعد عرضه تلك الشبه واحدة واحدة.

ومن الأسباب في تقديم سنن النسائي:

١. شهرته بالتشدد في نقد الرجال، وأنه ترك جماعة أخرج لهم الشيخان، وضعَّف بعض رجالهما، قال ابن حجر: "فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه،... بل تجنب النسائي إخراج أحاديث جماعة من رجال الصحيحين"(٢).

٢. حذقه بعلم الحديث، وطول باعه في علله، حتى قال الذهبي عنه – كما مرَّ –: "هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة"(٣).

٣. غالبًا ما يبين الضعفاء في كتابه ولا يسكت عمَّن اضطر إلى إخراج حديثه منهم.(٤)

٤. كون كتابه أقل الكتب – بعد الصحيحين – حديثًا ضعيفًا ورجلاً مجروحًا.

وهذا السبب نصّ عليه الأئمة في تفضيل كتابه؛ كما سبق في كلام المعافري وابن رشيد.

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء** (١٣/ ٢٧٣).

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** (١/ ٤٨٣).

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء** (١٤/ ١٣٣).

(٤) انظر: النسائي، أحمد بن شعيب، **عمل اليوم والليلة**، المقدمة ص٤٩.

٥. كون شرطه في كتابه أقوى من شرط أبي داود والترمذي.

المطلب الثالث

المفاضلة بين الكتب الثلاثة في ضوء ما سبق

من وجهة نظري المتواضعة فإن المفاضلة بين الكتب الثلاثة ليست بالأمر الهيِّن، ولا يكون كتاب منها أفضل من الآخر من كل وجه؛ بل ثمة أمور برع فيها أحدهم، وأمور رأى كل منهم – حسب منهجه – أن المصلحة فيما اختاره فيها وسار عليه؛ وتفصيل ذلك فيما يأتي:

❖ **قوة الشرط:**

المتأمل في شروطهم في المبحث الثاني يجد أن أبا داود والنسائي في مرتبة متقاربة، إلا أنَّ النسائيَّ تميز على أبي داود من حيث قوة الشرط، وإن كان شرط أبي داود أكثر تفصيلاً، وهما في شرطيهما أقوى من الترمذي في شرطه.

وترتيبهم في ذلك: النسائي ثم أبو داود ثم الترمذي.

❖ **الفقه:**

لا شك أن أبا داود أكثر فقهـًا وأشهر به، بل ربما فضّل بعض الأئمة كتابه – من ناحية الفقه – على الصحيحين؛ ويدل على ذلك ما قاله الخطابي من أن أهل خراسان قد أولعوا بكتاب البخاري ومسلم، ثم قال: "إلا أن كتاب أبي داود أحسن وضعـًا وأكثر فقهـًا ".[1]، ويليه الترمذي تلميذ البخاري، الذي وافقه في طريقته الفقهية وزاد عليه بيان مذاهب الفقهاء والعلماء، ثم النسائي الذي يظهر فقهه من تراجمه في الأبواب.

---

(١) الخطابي، حمد بن محمد البستي، **معالم السنن شرح سنن أبي داود** (١/ ٦) .

وترتيبهم في ذلك: أبو داود ثم الترمذي ثم النسائي.

❖ **حسن الترتيب والتصنيف:**

سبق أن بينت في المبحث الأول مميزات الكتابين من حيث التصنيف، وفي ضوء ذلك نجد أن نظر أبي داود كان إلى متون الحديث أكثر، وعنايته بها أشد، بينما كان اهتمام النسائي بالإسناد أكثر؛ واهتمَّ الترمذي بالأمرين معـًا اهتمامـًا ملحوظـًا، وزاد عدم التكرار والعناية بمذاهب العلماء، والجرح والتعديل والأسماء والكنى... إلخ، وعليه يكون تفاضلهم من هذا الجوانب، فمن كانت عنايته بالمتن فضَّل كتاب أبي داود، ومن كانت عنايته بالإسناد فضَّل كتاب النسائي، ومن اهتمَّ بالأمرين معـًا فلن يجد بداً من تقديم الترمذي.

وترتيبهم في ذلك: الترمذي ثم (أبو داود والنسائي).

❖ **تبيين الاصطلاح وإيضاح المنهج:**

بيّن الإمام أبو داود منهجه في كتابه، وذلك من خلال رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه، فاتضحت لنا معالم شروطه في كتابه إلى حدٍّ كبير، وكذلك عقد الإمام الترمذيُّ فصلاً في آخر كتابه تعرَّض فيه لأصول ومسائل تتصل بما التزمه في كتابه من بيان الفقه وأنواع الحديث، والكلام في الرجال، لتكون بمثابة أصول وقواعد يرجع إليها القارئ.(١)

أما الإمام النسائي فلم نجد له رسالة يوضح فيها منهجه في كتابه، إلا شذرات من كلامه قليلة اعتمد عليها العلماء في تجلية شرطه.

وترتيبهم في ذلك: أبو داود ثم الترمذي ثم النسائي.

---

(١) انظر مثلاً: عتر، نور الدين، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ص٨٦.

❖ **قلة الأحاديث الضعيفة والرواة المجروحين:**

نصّ الأئمة على تفضيل النسائي في ذلك، وبنوا ذلك على استقراء كتابه، ومقارنته بكتب السنن، ولا تخفى قوته وأهميته.

وترتيبهم في ذلك: النسائي ثم أبو داود ثم الترمذي.

❖ **في ضوء كلام الأئمة في التفضيل:**

عند النظر فيما سبق نجد أن كلام الأمة في تفضيل كتاب أبي داود على وجهين: إما أنهم لم يبينوا أدلتهم على تفضيله، أو أنهم رتبوا الكتب من حيث تاريخ وفاة مؤلفيها؛ إلا ما كان من صاحب مفتاح السعادة فإنه رتّبها من حيث إمامة أصحابها؛ ولا يلزم من إمامة الرجل تقديم كتابه كما هو معلوم.

ونجد أن كلامهم في تفضيل كتاب الترمذي قائمٌ على دليلين: أنَّ أبا داود والنسائي يشاركانه في النزول للطبقة الرابعة، وأنَّ الترمذي ينبِّه على ضعف الرواة الضعفاء في كتابه، وقد تقدَّم نقده في المطلب الأوَّل، وتبيَّن أنَّ هذين الدليلين لا يكفيان لتقديمه، وأنَّهما غير دقيقين في الاستدلال.

ونجد أن كلامهم في تفضيل كتاب النسائي إما أن يكون أيضـًا بغير إبانة الدليل، أو من حيث قوة الشرط وهو مسلَّمٌ، أو من حيث قلة الأحاديث الضعيفة والمجروحين مقارنة بكتاب أبي داود والترمذي، وهو أيضـًا مسلَّمٌ، ومن القوة والرجحان بمكان، أو من حيث القبول، كما أشار إليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة؛ وفيه نظر لكونهما يشاركانه في ذلك فلا ينهض كسببٍ فارقٍ في المفاضلة.

ويتلخص من هذا: أن الأئمة العلماء لما فاضلوا بين صحيح البخاري وصحيح مسلم، فضّلوا البخاري، ولكن ليس من كل وجهٍ كما أسلفنا، وإنما من أكثر الوجوه وأهمها، وقد قيل في ذلك:

تشاجر قومٌ في البخاري ومسلمٍ لديَّ، وقالوا: أيَّ ذينِ تُقدمُ؟
فقلت: لقد فاق البخاريُّ صحةً، كما فاق في حسنِ الصناعةِ مسلمُ

وبمثل هذا القول نقول في المفاضلة بين كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي:

فقد فاق أبو داود في ملكته الفقهية، واستقصائه السنن، وتبيينه منهجه واصطلاحه.

وفاق الترمذي في حسن ترتيبه وتصنيفه، وصناعته الحديثية والفقهية، واشتمال كتابه على أكثر موضوعات السنة.

وفاق النسائي في قوة شرطه، وقلة الضعيف في أحاديثه، وقلة المجروحين من رواته، ورجحان كفة الأئمة الذين فضّلوا كتابه من حيث أدلّتُهم.

والذي توصَّلت إليه من هذا البحث أن ترتيب السنن حسب الأولى بالتقديم: سنن النسائي ثم سنن أبي داود ثم سنن الترمذي. وهو قول ابن رجب الحنبلي والأمير الصنعاني وابن رشيد ووافقهم السيوطي.

كما أنَّ أبا الحسن المعافري والإمام الذهبي والإمام السندي والشيخ عبد الفتاح أبو غدة والدكتور ياسر الشمالي والدكتور غسَّان هرماس قدَّموا سنن النسائي مطلقاً على بقية كتب السنن، والله أعلم.

الخاتمة

تم بحمد الله وعونه وتوفيقه.

وفي الختام أحب أن ألفت عناية القارئ الكريم إلى أن هذا البحث كان بحثاً شيقاً مفيداً، وإن كان مختصراً وليس استقراؤه تاماً؛ ونتائج البحث تتركّز في حلِّ مشكلاته ويمكن إجمالها في:

١. معرفة مكانة الكتب الثلاثة من كتب السنة إجمالاً.

٢. معرفة شروط الأئمة في كتبهم؛ وأي الشروط أقوى.

٣. التوصل إلى أسباب تفضيل أحدها على غيره.

٤. معرفة أن كلاً من الكتب الثلاثة مقدم باعتباراتٍ على غيره؛ فقد فاق أبو داود في ملكته الفقهية، واستقصائه السنن، وتبيينه منهجه واصطلاحه، وفاق الترمذي في حسن ترتيبه وتصنيفه، وصناعته الحديثية والفقهية، واشتمال كتابه على أكثر موضوعات السنة، وفاق النسائي في قوة شرطه، وقلة الضعيف في أحاديثه، وقلة المجروحين من رواته، ورجحان كفة الأئمة الذين فضّلوا كتابه من حيث أدلّتُهم.

٥. الحكم في المفاضلة بين الكتب الثلاثة: هو تقديم سنن النسائي ثم سنن أبي داود ثم سنن الترمذي.

كما أن البحث – على وجازته – أظهر لي أن ثمة نواحيَ تحتاج لدراسة فاحصة، منها:

١. دراسة رجال الكتب الثلاثة دراسة فاحصة متأنية، للتأكد مما درج عليه السابقون من حيث انضباط شرط النسائي وقوته وعدم إخلاله به.

٢. دراسة الأحاديث في الكتب الثلاثة دراسة موسعة تطبيقية للوصول إلى المعرفة الدقيقة لعدد الأحاديث الضعيفة ونسبتها إلى الأحاديث الصحيحة، مما قد يغير نتائج هذا البحث، كونه بحثًا مبسطًا مبنيًا على كلام الأئمة السابقين.

وتم الفراغ من تبييضه بحمد الله ولطفه يوم الثلاثاء ٢٩/ ٦/ ١٤٣٥هـ الموافق ٢٩/ ٤/ ٢٠١٤م

حامداً لله العلي، ومصلياً على نبيه الزكي، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.

ثبَت المصادر والمراجع

١. **الأسمر**، شمَّاء جمال، الإعتبار في علوم الحديث الشريف دراسة تأصيلية منهجية، ط١، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م، دار النوادر – بيروت.

٢. **البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، طبعت بالأوفيس عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، دار الفكر – بيروت.

٣. **بقاعي**، علي نايف، مناهج المحدثين العامة والخاصة في الصناعة الحديثية، ط٣، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٤. **الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد زهوة وأحمد عناية، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، دار الكتاب العربي – بيروت.

٥. **التليدي**، أبو الفتوح عبد الله بن عبد القادر الحسني الطنجي، كتاب تهذيب جامع الإمام أبي عيسى الترمذي والكلام على أحاديثه وتخريجها، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م، دار ابن حزم – بيروت.

٦. **ابن الجوزي**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية – بيروت.

٧. **الحازمي**، أبو بكر محمد بن موسى (ت٥٩٤هـ)، شروط الأئمة الخمسة، ١٩٩١م، مكتبة القدسي – القاهرة.

٨. **ابن حجر**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)،

تهذيب التهذيب، ط١، ١٣٢٦هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية –الهند.

٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع مدخلي، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٩٤م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.

١٠. **الخطابي**، أبو سليمان حمد بن محمد البستي (ت٣٨٨هـ)، معالم السنن شرح سنن أبي داود، تحقيق: محمد صبحي حلاق، ط١، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م، مكتبة المعارف – الرياض.

١١. **خليفة**، حاجي (مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١٩٤١م، مكتبة المثنى – بغداد.

١٢. **ابن خير**، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، فهرست ابن خير الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٣. **أبو داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، ط١، ١٤٣٣هـ، الدار العالمية – القاهرة.

١٤. رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، تحقيق: محمد الصباغ، ط٣، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي – بيروت.

١٥. **الدهلوي**، (الشاه ولي الله) أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور (ت١١٧٦هـ)، حجة الله البالغة، تحقيق: السيد سابق، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، دار الجيل – بيروت.

١٦. **الدهلوي**، عبد العزيز بن ولي الله (ت١٢٣٩هـ)، بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين، ترجمة وتحقيق: محمد أكرم الندوي،

ط٢، ٢٠١٥م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

١٧. **الذهبي**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط١١، ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار الكتاب العربي - بيروت.

١٩. تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٠. **ابن رجب**، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

٢١. **رفعت**، ابن فوزي عبد المطلب، المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، دار السلام – القاهرة.

٢٢. **زاده**، (أحمد بن مصطفى) طاش كبرى زاده (ت٩٦٢هـ)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط١، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م، دار ابن حزم – بيروت.

٢٣. **الزركشي**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (ت٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، أضواء السلف – الرياض.

٢٤. **السبكي**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ط٢، ١٤١٣هـ، دار

هجر – القاهرة.

٢٥. **السخاوي**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، ط١، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة.

٢٦. **السمعاني**، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان – عمَّان.

٢٧. **السندي**، نور الدين بن عبد الهادي، حاشية السندي على سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ط٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٢٨. **السهارنفوري**، خليل أحمد الأنصاري (ت١٣٤٦هـ)، بذل المجهود في حل سنن أبي داود، تحقيق: تقي الدين الندوي، ط١، ١٤٢٧هـ، دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٢٩. **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق: مازن السرساوي، ط٢، ١٤٣٣هـ، دار ابن الجوزي – الرياض.

٣٠. زهر الربى على المجتبى، حاشية على سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ط٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٣١. تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي (النكت البديعات على الموضوعات)، تحقيق: عبد الله شعبان، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، دار مكة المكرمة – المنصورة.

٣٢. **الشمالي**، ياسر، الواضح في مناهج المحدثين، ط٣، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م،

دار الحامد – عَمَّان.

٣٣. **الصنعاني**، الأمير أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح (ت١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح عويضة، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٤. **ابن طاهر**، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، شروط الأئمة الستة، ١٩٩١م، مكتبة القدسي – القاهرة.

٣٥. **العراقي**، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: محمود ربيع، ط٢، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، عالم الكتب – بيروت.

٣٦. **ابن العربي**، أبو بكر محمد بن عبد الله المالكي (ت٥٤٣هـ)،، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، تحقيق: جمال مرعشلي، ط٢، ٢٠١١م، دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٧. **العظيم آبادي**، أبو الطيب محمد شمس الحق (ت١٣٢٩هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: مشهور آل سلمان، ط١، ٢٠٠٩م، مكتبة المعارف – الرياض.

٣٨. **العلمي**، أبو جميل الحسن، أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، معهد الغرب الإسلامي.

٣٩. **القاسمي**، محمد جمال الدين الدمشقي (ت١٣٣٢هـ)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، ط١، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م، مؤسسة الرسالة نشرون – بيروت.

٤٠. **القِنَّوجي**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري (ت١٣٠٧هـ)، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية – بيروت.

٤١. **الكاندهلوي**، محمد زكريا (ت١٤٠٢هـ)، لامع الدراري على جامع البخاري، ط١ الحجرية، المكتبة اليحيوية – سهارنفور.

٤٢. **ابن كثير**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٣. **ابن ماجه**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار المعرفة – بيروت.

٤٤. **المباركفوري**، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت١٣٥٣هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٥. **ابن الملقن**، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، دار الهجرة – الرياض.

٤٦. **ابن منده**، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي (ت٣٩٥هـ)، رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن (شروط الأئمة)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، ط١، ١٤١٤هـ، دار المسلم – الرياض.

٤٧. **منيار**، محمد يحيى بلال، دراسة حديثية فقهية عن معارف السنن شرح سنن الترمذي، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م، المكتبة المكية - مكة المكرمة.

٤٨. **النسائي**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان (ت٣٠٣هـ)، سنن النسائي (المجتبى من السنن)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٤٩. السنن الكبرى، تحقيق: حسن شلبي، ط٢، ١٤٣٢هـ، الرسالة العالمية – دمشق.

٥٠. عمل اليوم والليلة، تحقيق: فاروق حمادة، ط٢، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٥١. **هرماس**، غسَّان عيسى محمد، من منهج الإمام النسائي في سننه الكبرى (دراسة حديثية)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص ٩٦ – ص ١٤٩ يونيو ٢٠١٣م.

Preference Between the Sunan of Abu Dawood, Al-Tirmidhi and Al-Nasaa'i

Mustapha Bin Muhammad Yaslim Al-Amin Al-Jinki

MA in Hadith and its Disciplines

Taibah University

Abstract

The Islamic nation has received and accepted Sahih Al-Bukhari and Sahih Muslim because the two authors have adhered strictly to taking account of only authentic hadiths in their books. Later on, hadith scholars have argued about which one of the Six Hadith Books (Al-Kutub Al-Sittah) is more authentic after the Two Sahihs. This is because the authors of Sunan (Abu Dawood, Al-Tirmidhi, and Al-Nasaa'i) have not adhered strictly to include authentic hadiths only. The present work is based on this fact and attempts to study the difference in favouring one over the other according to the features of each one of them, what conditions they have made, and what has been said about these hadith books in the past and at present. Based on the features of the three Sunan Books, the present paper gives five reasons for favouring the Sunan of Abu Dawood, eight reasons for favouring the Sunan of Al-Tirmidhi, and four reasons for favouring the Sunan of Al-Nasaa'i. The judgement is based on the features of each of the three books, their stipulation, and is also based on the old and new opinions of scholars on these three books. The paper

also evaluates the features of each book, the conditions of each hadith scholar, and their points of strength. It has been concluded that each one has its own merits. However, the Sunan of Abu Dawood comes first, followed by the Sunan of Al-Tirmidhi.

Key words:

preference, Abu Dawood, Al-Tirmidhi, Al-Nasaa'i, the Sunan.